إنجازات الاقتصاد الأخضر في قطاع الطاقة المتجددة كبديل حيوي لتنويع الاقتصاد الوطني

The achievements of the green economy in the renewable energy sector as a vital alternative to diversifying the national economy

Les réalisations de l'économie verte dans le secteur des énergies renouvelables comme alternative essentielle à la diversification de l'Economie

فاطمة بن يوب[1]، فتيحة بوهرين[*2]، سليمة طبايبية[3]

[1] جامعة 8 ماي 1945 قالمة: الجزائر

[2] جامعة قسنطينة2-عبد الحميد مهري: الجزائر

[3] جامعة 8 ماي 1945 قالمة: الجزائر

تاريخ الإرسال: 2019/05/09 **تاريخ القبول:** 2019/09/12 **تاريخ النشر:** 2019/12/15

ملخص: يعد الأداء البيئي والسياسات الموضوعة لصالح الاقتصاد الأخضر ذا أهمية يجب تعزيزها لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، من خلال علاقة التفاعل بين الإنسان والاقتصاد والبيئة، وليتحقق ذلك يتطلب التحول الهيكلي للاقتصاد والعمل على تنويعه في القطاعات الرئيسية للقطاع الأخضر، ويعتبر قطاع الطاقة المتجددة من الركائز الأساسية للأداء البيئي وحمايتها من أجل دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار وتقليص الفقر. وتأسيسا على ما سبق تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل أهمية تطوير وتفعيل قطاع الطاقة المتجددة من خلال الجهود المبذولة من طرف الدولة لأجل اقتصاد أخضر نامي ومتنوع ومستدام وتوضيح مختلف الإنجازات في ذلك.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، التنمية المستدامة، الطاقة المتجددة، الاقتصاد الأخضر.

Abstract: Environmental performance and policies designed for the green economy must be promoted to achieve the desired sustainable development, through the relationship between the human, the economy and the environment. In order to achieve that, a structural transformation of the economy is more than required as well as diversifying the economy in the main branches of the green sector. The renewable energy sector is one of the pillars of environmental performance and its protection, for supporting economic growth, promoting innovation, and reducing poverty. Based on what is said, the aim of this paper is to analyze the importance of developing and activating renewable energy sector by exposing the efforts exerted by the State for a diverse and a sustainable green economy, and through clarifying the various achievements in the field.

Keywords: Economic diversification, sustainable development, renewable energy, green economy.

Résumé : La performance environnementale et les politiques en faveur de l'économie verte doivent être renforcées pour parvenir à un développement durable, à travers la relation d'interaction homme-économie-environnement. Pour y parvenir, cela nécessite une transformation structurelle de l'économie et sa diversification dans des secteurs clés de l'économie verte. Le secteur des énergies renouvelables est l'un des principaux piliers de la performance environnementale et de la protection de l'environnement afin de soutenir la croissance économique, promouvoir l'innovation et réduire la pauvreté. Sur la base de ce qui précède, le présent document vise à analyser l'importance du développement et de l'activation du secteur des énergies renouvelables à travers les efforts déployés par l'État pour une économie verte, en croissance, diversifiée et durable, en clarifiant les différentes réalisations dans ce domaine.

Mots clés : Diversification économique, développement durable, énergie renouvelable, économie verte.

* المؤلف المراسل

مقدمة:

احتل قطاع المحروقات أهمية بالغة في الكثير من الاقتصاديات الراهنة، من خلال عوائده التي تمثل نبض مداخيل الكثير من الدول العربية حتى أصبحت تسمى بالاقتصاديات الريعية، نظرا لاعتمادها الكبير على هذا المورد، وسرعان ما تحولت من فرضية اقتصاد القوة بامتلاكها للنفط إلى اقتصاد الفقاعة نتيجة انحياز العوائد من مسارها الحقيقي للتوظيف والبقاء مع إشكالية المصدر الواحد للمداخيل. وتعد الجزائر من بين تلك الاقتصاديات التي تشاركت في هذه السمة، وأصبحت هناك علاقة ارتباط تشابكيه بين الاقتصاد الوطني وقطاع المحروقات حتى أصبح تحديد وضعيته استقرارا أو اختلالا يتوقف على حركة أسعار البترول وعوائده ما جعله عرضة للصدمات الخارجية.

أمام التقلبات التي تؤثر على صادرات المحروقات (أسواق عالمية متغيرة، انخفاض الاحتياطيات الوطنية، منافسة الطاقات البديلة)، يتعين على الجزائر الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المستدامة المحدثة للثروة ولمناصب الشغل من خلال قطاعات الاقتصاد الأخضر الذي يهدف إلى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة، والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك باعتماد سياسات اقتصادية فاعلة للحفاظ على البيئة والحد من تدهورها نتيجة التغيرات المناخية التي باتت تهدد الصحة والحياة بصورة عامة، إذن الأداء البيئي والسياسات الموضوعة لصالح الاقتصاد الأخضر تقدم يجب تعزيزه لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، من خلال علاقة التفاعل بين الإنسان والاقتصاد والبيئة، وليتحقق ذلك يتطلب التحول الهيكلي للاقتصاد والعمل على تنويعه في القطاعات الرئيسية للقطاع الأخضر، ويعتبر قطاع الطاقة المتجددة من الركائز الأساسية للأداء البيئي وحمايتها من أجل دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار وتقليص الفقر. تأسيسا على ما سبق تهدف هاته الورقة البحثية إلى تحليل أهمية تطوير وتفعيل قطاع الطاقة المتجددة من خلال الجهود المبذولة من طرف الدولة لأجل اقتصاد أخضر نامي ومتنوع ومستدام وتوضيح مختلف الإنجازات في ذلك.

1- **إشكالية الدراسة:** حسب ما سبق ذكره تم طرح الإشكالية التالية:

ما هي الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل تطوير وتفعيل قطاع الطاقة المتجددة في الاقتصاد الأخضر حتى يكون بديلا لتنويع الاقتصاد الوطني؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تم وضع الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هو الاقتصاد الأخضر، الطاقات المتجددة والتنويع الاقتصادي؟

- ما هي الإنجازات المحققة في قطاع الطاقة المتجددة في الاقتصاد الأخضر؟

-ما هي رهانات الاقتصاد الأخضر لتقليص الاعتماد على المحروقات وتحقيق التنويع الاقتصادي؟

2-أهمية الدراسة: للدراسة أهمية كبيرة تكمن في:

- يعد من أكثر المواضيع الحساسة المتداولة في الآونة الأخيرة بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين وصناع السياسة؛

-التعريف بالاقتصاد الأخضر ونجاعة الاستثمار فيه؛

– إعطاء زاوية مستقبلية لحالة الاقتصاد الوطني في ظل الحلول والبدائل الموضوعة للتخلص من تبعية النمو المرتبط بأسعار المحروقات من خلال الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخضر.

3–أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحليل أهمية تطوير وتفعيل قطاع الطاقة المتجددة من خلال الجهودات المبذولة من طرف الدولة لأجل اقتصاد أخضر نامي ومتنوع ومستدام وتوضيح مختلف الإنجازات في ذلك.

4–**المنهج المستخدم**: من خلال ما أتيح من بيانات ومعلومات تمت معالجة هذه الإشكالية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتلاؤمه مع طبيعة البحث ودراسته بطريقة تحليلية بالاعتماد على إحصائيات متعلقة بالاقتصاد محصل عليها من مصادر رسمية.

5–**الدراسات السابقة:** هناك عدة دراسات تناولت الاقتصاد الأخضر في مجال الطاقة المتجددة بالجزائر والتي تباينت نتائجها نتيجة تباين الوجهة التي تم تناولها نذكر منها:

5-1–دراسة سليمان كعوان، جابة احمد: **تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح**، مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، 2015: هدفت الدراسة إلى استخلاص واقع وآفاق تطوير وتنمية الطاقة الشمسية وطاقة الرياح من أجل المحافظة على مصادر الطاقة التقليدية وحماية البيئة، وهذا بالاستثمار في استغلال هذه المصادر المتجددة، حتى تساهم مستقبلا في التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب شغل جديدة.

5-2–دراسة يزيد تقرارات، مرداسي أحمد رشاد، بوطبة صبرينة: **الاقتصاد الأخضر: تنمية مستدامة تكافح التلوث**، مقال منشور بمجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2017: هدفت الدراسة إلى تبيان كيف يساهم الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة التلوث، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها:

- إن الاقتصاد الأخضر نموذج يجمع ما بين التنمية المستدامة والتأهيل البيئي.
- إن الاعتماد على الاقتصاد الأخضر وتمكينه سيؤدي إلى خلق فرص العمل أو ما يعرف بالوظائف الخضراء إلى جانب انخفاض كميات الطاقة المستهلكة في الإنتاج وتقلص النفايات والتلوث والعمارة الخضراء وانحسار كبير في انبعاث غازات الاحتباس الحراري ومواجهة تحديات تغير المناخ.

5-3–**مقارنة هذه الدراسة بالدراسات السابقة:** تشترك هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في كون كل الدراسات تناولت الاقتصاد الأخضر من حيث التعريف، المجالات، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تركزها على قطاع معين هو قطاع الطاقات المتجددة.

6–**تقسيمات البحث**: بهدف الإجابة على الإشكالية وتحقيق الهدف من الدراسة قسمت إلى خمس محاور رئيسية تناولنا في المحور الأول الطاقات المتجددة كبيد يل حيوي، أما المحور الثاني فتحدثنا فيه عن ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري، بينما المحور الثالث فتطرقنا فيه إلى مفاهيم حول الاقتصاد الأخضر، ودرسنا في المحور الرابع الانجازات المحققة في مجال الاقتصاد الأخضر

في الجزائر، وختاما المحور الخامس الذي كان حول رهانات الاقتصاد الأخضر تقليص الاعتماد على المحروقات وختمنا الدراسة بخاتمة توصلنا فيها إلى أهم النتائج.

المحور الأول: الطاقات المتجددة كبديل حيوي: تتميز الجزائر بوجود احتياطي هائل للطاقات، بالإضافة إلى وجود قدرات هائلة للاستفادة من الطاقات المتجددة الشمسية والهوائية، نظرا لاتساع صحاريها وارتفاع هضابها.

1-تطوير الطاقات المتجددة ومصادرها في الجزائر: الطاقات المتجددة هي تلك الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري بمعنى أنها الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ، فهي التي تولد من مصدر طبيعي لا ينضب (فروحات حدة : 2012، ص. 149)، ويمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين هما:

-الطاقة المتجددة التقليدية: هي من مصادر الطاقة الشائعة في القرون الماضية، وتعتمد على استعمال مواد الكتلة الحية التي تنتج وتجمع محليا، التي من خلالها يمكن إنتاج الوقود، الديازيل الحيوي والايثانول وهو من أفضل أنواع الوقود المستخدمة من الكتلة الحية، وعلى الرغم من أن معظم دول العالم قد انتقلت بسرعة من استعمال هذا المصدر إلا أنه لا يزال المصدر الوحيد للطاقة لأكثر من 2 بليون نسمة (سعيد الخليفة الحموي : 2016، ص. 223).

- مصادر الطاقات المتجددة في الجزائر: تمتلك الجزائر إمكانيات كبيرة من مصادر الطاقات المتجددة تتمثل أهمها فيما يلي:

أ-الطاقة الشمسية: تتلقى الجزائر طاقة شمسية تقدر بـ 169.400 ميغاواط في الساعة وهو ما يقابل 5000 مرة من الاستهلاك السنوي الوطني من الطاقة الكهربائية حسب وزارة الطاقة وبهذا تكون الطاقة الشمسية في الجزائر هي البديل الأكثر فعالية وذلك للخصائص الجغرافية التي تزخر بها الجزائر سواء من حيث الكميات الكبيرة للأشعة المستقبلة عبر المساحات الشاسعة للصحراء الكبرى خاصة منطقتي "أدرار وتمنراست"، ووفرة الرمال التي تستخدم في صناعة الخلايا الشمسية، والجدول التالي يوضح قدرات الطاقة الشمسية في الجزائر.

الجدول رقم(01): قدرات الطاقة الشمسية الكامنة في الجزائر.

المناطق	منطقة ساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة %	4	10	86
متوسط مدة إشراقة الشمس (ساعة/سنة)	2650	3000	3500
متوسط الطاقة المحصل عليها (كيلو واط ساعي)	1700	1900	2650

المصدر: إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر عن الموقع: http://www.salgaz/ar/article consulté le: 25/02/2017.

ب-طاقة الرياح: تهب على الجزائر رياح تحمل معها الكثير من الهواء البحري الرطب وكميات كبرى من الهواء القاري الصحراوي، بمتوسط سرعة سنوي يفوق 7 أمتار/ثانية، خصوصا في المناطق الساحلية، وفي الجزائر عموما تعتبر وهران، بجاية، تيارت، وعنابة من أهم المناطق ذات هبوب الرياح القوي، وكذا أدرار وبسكرة جنوبا. حيث تتجاوز سرعة الرياح في هذه المناطق 6 أمتار في الثانية على ارتفاع 30 أمتار من على سطح الأرض.

ج-الطاقة الجوفية: يشكل كلس الجوارسي في الشمال الجزائري احتياطا هاما لحرارة الأرض الجوفية، ويؤدي إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق شمال شرق البلاد، حيث تزيد درجات الحرارة عن 45 درجة مئوية. لتبلغ 98 سنتغراد في منطقة حمام دباغ بولاية قالمة، و118 سنتغراد في عين ولمان و119 سنتغراد في بسكرة. (لقرع بن علي : 2017، ص. 12)

د-الطاقة الكهربائية: تعد الكهرباء من مصادر الطاقة الهامة والرئيسية في الجزائر فهي تساهم في دفع عجلة التنمية، إذ كانت صناعة توليد الكهرباء في بدايتها متواضعة وقدراتها محدودة وإنتاجها قليل ولكن مع زيادة اهتمام الحكومة بهذا القطاع خاصة بعد تراجع أسعار النفط عرفت تطورات وتغيرات كبيرة خاصة في حجم الإنتاج الكهربائي والاستهلاك وعدد الزبائن في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)، هذا ما يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم (02): توزيع إنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر وعدد الزبائن للفترة (2010-2016)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
حجم الإنتاج(GWT)	45171	48872	52500	56163	60579	64663	66234
حجم الاستهلاك(GWT)	35803	38901	41980	45050	49192	53413	70747
عدد الزبائن(*)	6803371	7102466	7428843	7699835	8092341	-	-

المصدر: -منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول OPEC، التقرير الإحصائي السنوي، 2017، ص. ص. 136، 138.

- (*) بوهنة كلثوم، بن عزة محمد، **واقع قطاع الكهرباء في الجزائر**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06، تلمسان، 2015، ص. ص. 132، 133.

و-الطاقة الحيوية: هي استخدام المواد العضوية كوقود بواسطة تقنيات معينة كالاحتراق أو الهضم، وإذ استخدمت الكتلة الحيوية بشكل مناسب فإنها تشكل مصدر للطاقة المتجددة، أما بالنسبة لموارد الجزائر من هذا النوع من الطاقة فهي تتمثل في الموارد الغابية والنفايات الحضرية والزراعية حيث تقدر بـ 5 مليون طن معادل نفط (لم تتم عملية إعادة تدويرها)، وهذا المورد يمثل حقلا قادرا على استيعاب 1.33 مليون طن معادل نفط سنويا. (طالبي محمد وساحل محمد ، العدد 6، 2008، ص.7)

المحور الثاني: ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري

يعد التنويع هدفا أساسيا وشرطا ضروريا لبناء اقتصاد أكثر استدامة، من خلال تنوع السلع والخدمات التي ينتجها، لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وللتنويع عدة مفاهيم من أهمها ما يلي:

- هو تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والأنشطة المختلفة، في عملية إقحام تغيرات هيكلية في البنية الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التي ترافق النمو الكمي بهدف تحقيق الرفاهية. (أوكيل حميدة ، 2016، ص. 57)

– كما يقصد بالتنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع (عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة : السنة العاشرة–المجلد الثامن–العدد الحادي والثلاثون، 2014، ص. 143).

أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد على قطاع النفط فالتنويع الاقتصادي يعني لها الحد من الاعتماد الشديد على الصادرات ومداخيل قطاع المحروقات وتطوير اقتصاد نفطي واستحداث صادرات غير نفطية، أما بالنسبة للبلدان التي تتميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي فيعني التنويع لها ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص وإعطائه الأولوية والريادة (قدي عبد المجيد ،5 ماي 2015، ص. 3).

1- أهمية التنويع الاقتصادي

إن تنويع الاقتصاد يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية ولظروف الأسواق الخارجية، ومن هنا تبرز لنا عدة أسباب ومبررات خاصة بحالة البلدان النفطية، أهمها: (محمد الهادي ضيف الله، هشام لبزة : يومي3 و4 نوفمبر 2016، ص. 04)

– اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلابد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة؛

– اعتبار استخراج النفط نوعا من إستنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة، وعدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه مما يؤدي إلى تقلبات في الصادرات؛

– إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار، وفرض العمل ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والإجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية؛

–إجراءات الحكومة الجزائرية لعزل سياسات الإنفاق العام عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق: العالمية لأجل حماية وعزل سياسة الإنفاق العام عن تقلبات عائدات البترول قامت الجزائر باتخاذ عدة إجراءات بهدف تحسين إدارتها لمواردها المالية والمحافظة على إستقرار نفقاتها ونجاعة الاقتصاد ومن بين أهم الإجراءات ما يلي:

- اعتماد سعر نفط مرجعي للبرميل الواحد أكثر تحفظا في إعداد الميزانية (سياسة التحويط ضد تقلبات أسعار النفط)؛
- إنشاء صندوق لضبط الإيرادات؛
- سياسات توجيه المؤسسات ومراقبة سعر الصرف والتجارة الخارجية.

كما ترمي سياسات التنويع الاقتصادي في البلدان النفطية (الجزائر) إلى تحقيق الأهداف التالية: (أحمد عمان : 02-03 نوفمبر 2016، ص. 08)

– توسيع فرص الاستثمار وتقليل المخاطر التي يتعرض لها من خلال توزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية مما يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز الاستثمارات في عدد محدود منها وزيادة عوائدها نتيجة الظروف الطبيعية والدولية، التي قد تلحق أضرار في الإنتاج وتسويق المنتجات، وتقوية أوجه الترابط الاقتصادي؛

– الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية؛
– زيادة أثر التعلم على مستوى القطاعات الأخرى؛
– تطوير منتجات أخرى غير المحروقات، كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها (مورد غير متجدد)؛
– تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي محدد دون القطاعات الأخرى، وخاصة القطاعات الأولية مثل الزراعة، أو الاعتماد على مورد واحد من الموارد الطبيعية مثل النفط لتمويل موازنة الدولة، كما هو الحال بالنسبة للدول النفطية (ضيف أحمد، 2015، ص. 195).

زيادة على ذلك فهو يعمل على **زيادة معدلات النمو، تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات، زيادة إنتاجية رأس المال، تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، توليد الفرص الوظيفية، توسيع قاعدة الإيرادات، رفع القيمة المضافة القطاعية، تعزيز التنمية المستدامة** وهي أهداف مشتركة مع ما تسعى إليه قطاعات الاقتصاد الأخضر سعيا لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

المحور الثالث: أساسيات حول الاقتصاد الأخضر

1- ظهور الاقتصاد الأخضر:

إن مفهوم الاقتصاد الأخضر ركز على العلاقة بين الإنسان والاقتصاد والبيئة لتحقيق التنمية المستدامة ويمكن تحديد أهم مراحل ظهوره كما يلي: (قخام وهيبة شرقرق سمير، العدد 06 سنة 2016)

* **سنة 1982**: إنشاء الجمعية العامة المعنية بالبيئة والتنمية" لجنة بورتلاند"، حيث تقوم بدراسة العلاقة بين التنمية والبيئة.
* **سنة 1992**: اكتسب مصطلح أو مفهوم التنمية المستدامة المزيد من الشهرة والانتشار في مؤتمر البيئة والتنمية الذي عقدته الأمم المتحدة، فيه أصدرت الحكومات "**إعلان ريو**" ويقول ينبغي للدول أن تتعاون معا على النشر والترويج لإقامة نظام دولي (اقتصادي) منفتح لكي يساهم في تحقيق نمو اقتصادي للجميع.
* **سنة 2008**: في هذه السنة مر العالم بالأزمة المالية الشهيرة حيث تأثرت وتراجعت الجهود الساعية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية وتحقيق التنمية المستدامة من جهة، ومن جهة أخرى، لجأت العديد من الدول والحكومات إلى إعادة النظر في المفاهيم والنماذج الاقتصادية التقليدية الخاصة المتعلقة بالثروة والازدهار ومنه يمكن القول أن الأزمات العالمية (مالية، طاقية، بيئية) شكلت تحديا للانتقال للاقتصاد الأخضر.
* **سنة 2009**: أين اكتسب مصطلح ومفهوم الاقتصاد الأخضر شهرة وإقبال واسع حين قررت الجمعية العامة وبمقتضى القرار رقم 263 / 64 تنظيم في 2012 مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والذي سيركز على القضاء على الفقر كموضوع محوري للاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة.
* **سنة 2010**: انعقاد الدورة الاستثنائية الحادية عشر لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (المنتدى البيئي الوزاري العالمي باندونيسيا)، أين أتاح الفرصة لوزراء البيئة مناقشة قضايا البيئة حيث برز موضوع الاقتصاد الأخضر كواحد من أهم المواضيع قيد

النظر والتحليل، وكانت خلاصة الدورة أن الاقتصاد الأخضر هو الطريق الصحيح نحو اقتصاد عالمي أكثر قوة ونظافة وإنصاف وشرطا أساسيا لإرساء قواعد وأسس اقتصادية أكثر استقرار.

وقد أفضت الدورة الاستثنائية الحادية عشر إلى إعتماد إعلان "نوسادوا"، والذي أقر فيه الوزراء ورؤساء الوفود المشاركة إعتماد مفهوم الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، قد يساعد على التصدي للتحديات الراهنة وإتاحة فرص أفضل وأدوم للتنمية الاقتصادية، والمخطط التالي يوضح مراحل ظهور الاقتصاد الأخضر.

شكل (01): تواريخ التنمية المستدامة.

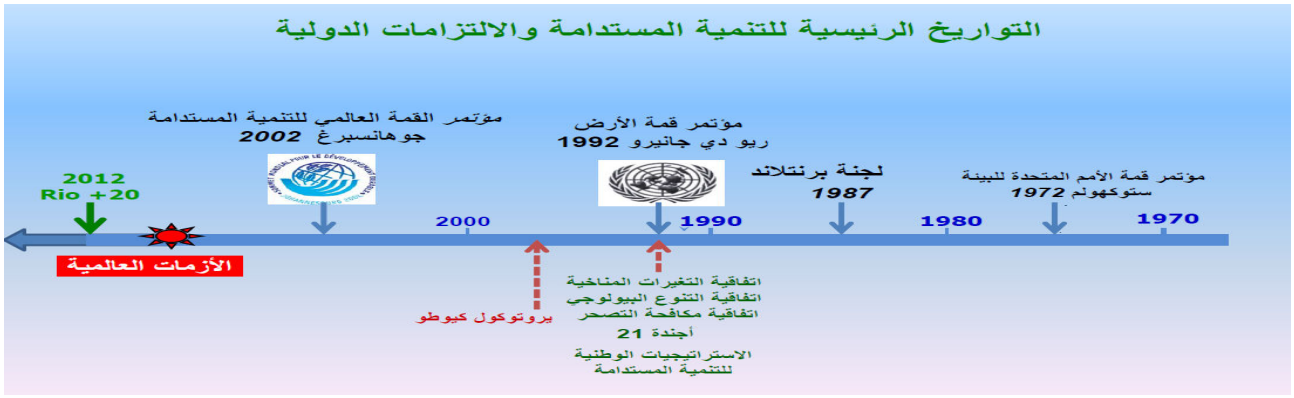

المصدر: الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة نحو اقتصاد أخضر من أجل تنمية مستدامة في المغرب، سنة 2014 من الموقع:
css.escwa.org.lb/SDPD/3562/D2-P11.pdf تاريخ الاطلاع : 20/02/2018

2 –مفهوم الاقتصاد الأخضر

الاقتصاد الأخضر عشرة قطاعات حيوية (الطاقة، الصناعة، النقل، السياحة المستدامة، الصيد البحري، الغابة، تدوير النفايات، المياه، الفلاحة المستدامة، البناء) يؤدي إلى تحسين الرفاهية والعدالة الاجتماعية من خلال مكافحة الفقر وتقوية النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل، مع الحد من المخاطر البيئية ونقص الموارد وذلك بالتدبير المستدام للموارد الطبيعية.

-الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة، والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك باعتماد سياسات اقتصادية فاعلة للحفاظ على البيئة والحد من تدهورها نتيجة التغيرات المناخية التي باتت تهدد الصحة والحياة بصورة عامة، والسعي للحد من آثار الفقر بتوفير فرص العمل اللائق وتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة واستخدام مصادر الطاقة البديلة (داخل حسن جريو، http://www.iraqi-datepalms.net/Uploaded/file/Green%20Economy.pdf).

والتعريف البسيط للاقتصاد الأخضر هو اعتباره الاقتصاد الذي يوجد به نسبة صغيرة من الكربون ويتم فيه استخدام الموارد بكفاءة، كما أن النمو في الدخل والتوظيف يأتي عن طريق الاستثمارات العامة والخاصة، التي تقلل انبعاث الكربون والتلوث وتدعم كفاءة استخدام الموارد والطاقة، وتمنع خسارة التنوع البيولوجي، وهذا لا يتحقق إلا من خلال إصلاح السياسات والتشريعات المنظمة لذلك (عايد ارضي خنفر، العدد 39، 2014، ص.03).

المحور الرابع: الإنجازات المحققة في مجال الاقتصاد الأخضر في الجزائر:

في دراسة لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة في الجزائر، أكدت انه يمكن خلق 1421619 فرصة عمل في قطاع الاقتصاد الأخضر بين 2011 و2025، مقارنة مع 273.000 فرصة عمل كانت موجودة في 2010 في مجالات العمل المرتبطة بالبيئة، مثل إعادة تدوير النفايات والطاقات المتجددة. وفي وثيقة المخطط الوطني الجزائري للتهيئة الإقليمية تشير الحكومة إلى أن التنمية المستدامة تشكل بعدا يوجه مجموعة الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، ولابد من الإشارة هنا إلى أن الحديث عن التنمية المستدامة يعني الحديث عن الاقتصاد الأخضر. (سليمان البدراني، التخطيط الإنمائي والاقتصاد الأخضر في المغرب العربي)

1- برنامج الطاقات المتجددة في الجزائر

قامت الجزائر بوضع هذا البرنامج من أجل إيجاد حلول شاملة ومستدامة لتقليل التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، حيث تقدر الكلفة الإجمالية للبرنامج بـ 80-100 مليار دولار وهي تجري حاليا مرحلة المشاريع النموذجية وإجراء التجارب على مختلف القطاعات، والجدولين الآتيان يبينان مراحل البرنامج لآفاق 2030.

الجدول رقم (03): مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر لآفاق 2030.

السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المحتمل تركيبها	110 ميغاواط	650 ميغاواط	2600 ميغاواط موجهة للتسويق الوطني احتمالية تصديرها يقارب 2000 ميغاواط.	12000 ميغاواط موجهة للتسويق الوطني. 10000 ميغاواط موجهة للتصدير.

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على النشرية رقم 89/ APCM/ 2011 من طرف سونلغاز.

يتبين لنا من خلال الجدول أن الجزائر تسعى جاهدة لتطوير الطاقة المتجددة حيث تم وضع هذا البرنامج لمعرفة مدى قدرة الجزائر على إنتاج الطاقات المتجددة في آفاق 2030 حيث أنها في تزايد مستمر فقد بلغت 110 ميغاواط في 2013 ووصلت سنة 2015، 650 ميغاواط، أما في آفاق 2030 تصبح 22000 ميغاواط منها 12000 ميغاواط موجهة للتسويق الوطني و10000 ميغاواط موجهة للتصدير، وهذا ما تسعى إليه الجزائر.

الجدول رقم (04): البرنامج الوطني لتطوير الطاقات الشمسية والهوائية (2011-2030).

السنوات	من 2011 إلى 2020		من 2021 إلى 2030	
الطاقة الشمسية الضوئية	800 ميغاواط		200 ميغاواط للسنة	
السنوات	**2013- 2011**	**2020-2016**	**2023-2021**	**2030-2024**

الطاقة الشمسية الحرارية	إنجاز مشروعين بقدرة 150 ميغاواط	إنجاز 4 مراكز بقدرة إنتاج تبلغ 1200 ميغاواط	إنتاج 500 ميغاواط سنويا	إنتاج 600 ميغاواط سنويا
السنوات	**2013-2011**	**2015-2014**	**2030-2016**	
الطاقة الهوائية	إنتاج أول مزرعة رياح بقدرة 10 ميغاواط بأدرار	إنجاز مزرعتين للرياح بقدرة 20 ميغاواط	إجراء دراسات لإيجاد مواقع مناسبة من أجل تركيب توربينات الهواء بقدرة 700 ميغاواط	

المصدر: فروحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقات الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014، ص. 150.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن إنتاج الطاقة في تطور مستمر حيث تم وضع مشاريع وإنجازات قيد التنفيذ بإمكانها أن تساهم في تطوير عملية التنمية الوطنية خارج قطاع المحروقات حيث تم إنتاج ما يقارب 800 ميغاواط من الطاقة الشمسية الضوئية خلال الفترة الممتدة من 2011-2020 و200 ميغاواط خلال الفترة الممتدة ما بين 2021-2030، أما الطاقة الشمسية الحرارية فبعدما تم إنجاز مشروعين في الفترة 2011-2013 بقدرة 150 ميغاواط، سيتم إنشاء وتشغيل 4 مراكز بقدرة إنتاج تبلغ 1200 ميغاواط خلال 2016-2020، وإنتاج 1000 ميغاواط سنويا خلال 2021-2030، أما فيما يخص الطاقة الهوائية فهي في تطور مستمر حيث تطور الإنتاج من 10 ميغاواط سنة 2013 إلى 20 ميغاواط سنة 2015 وسيتم إجراء دراسات لإيجاد مواقع مناسبة من أجل تركيب توربينات الهواء بقدرة 700 ميغاواط خلال 2016-2030.

2 -البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة 2007-2030:

يحدد القانون 09-99 المؤرخ في 28 يوليو 1999 المتعلق بالتحكم بالطاقة شروط ووسائل تأطير تنفيذ السياسة الوطنية لترشيد استهلاك الطاقة، ولتحقيق هذه السياسة تم الاعتماد على: (مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، 27-29 أكتوبر 2014، ص. 28)

- الوكالة الوطنية من أجل تطوير وترشيد استهلاك الطاقة: حيث تقوم بتحديد إطار وآفاق ترشيد الطاقة، تقييم إمكانية التحكم في الطاقة، والإنجازات المحتمل تحقيقها على المدى القصير والمتوسط وكذا الطويل؛

- الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة: يعتمد تمويل الفعالية الطاقوية على الصندوق من خلال الإعلانات، القرض المدعم، القرض الضريبي والمنح المشجعة؛

- البرنامج الوطني لترشيد الطاقة: حيث تم تحديد هذا البرنامج حسب نوعية المواد الطاقوية (مواد بترولية، كهرباء)، ومجالات الاستعمال (إنارة، تدفئة)، وكذا ميادين الاستخدام (صناعة، زراعة...) ويهدف هذا البرنامج إلى:

- إعلام وتوجيه المستهلك بأهمية التحكم في الطاقة، تعليم وتكوين المستعملين في ميدان الاقتصاد الطاقوي؛
- إجراء دراسات ميدانية شاملة لتقييم إمكانية الاقتصاد في الطاقة، وتطوير أشكال جديدة للطاقة وتكنولوجيات فعالة؛
- إقامة الاستراتيجية الوطنية للفعالية الطاقوية على برنامج وطني من أجل التحكم في الطاقة.

- أهداف آفاق 2030: وتتمثل فيما يلي: (اللجنة الاقتصادية لشمال إفريقيا، الأمم المتحدة، 2015، ص. 09):

- إنتاج 22 ألف ميغاواط منها 12 ألف ميغاواط موجهة للسوق الوطنية والباقي موجهة للتصدير، (أي 22 من مجموع الإنتاج الكهربائي)؛
- تغطية 40% من حاجيات البلد من الكهرباء: 37% من الطاقات الشمسية الحرارية والضوئية، 3% من طاقة الرياح. وستنتقل حصة الطاقات المتجددة من الاستهلاك الوطني للكهرباء من 2% سنة 2011 إلى 5% سنة 2015 و14% سنة 2020 و40% سنة 2030؛
- خلق نحو 200 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر؛
- اقتصاد نحو 600 مليار متر مكعب من الغاز؛
- الرفع من معدل إدماج الصناعة المحلية: 50% سنة 2020 و80% سنة 2030؛
- إحداث أول محطة توليد الكهرباء اعتمادا على الطاقة الشمسية والغاز، حيث توفر 150 ميغاواط منها 25 ميغاواط اعتمادا على الطاقة الشمسية الحرارية (حاسي الرمل)؛
- وضع برنامج وطني للبحث في الطاقات المتجددة؛
- 2015-2020: تعتبر مرحلة نشر وتصنيع التجهيزات؛
- 2021-2030: تعتبر مرحلة التطوير على نطاق واسع.

3-**مشاريع أخري محققة للاقتصاد الأخضر في الجزائر**: كذلك من أهم المشاريع المحققة في إطار الاقتصاد الأخضر نذكر: (قخام وهيبة شرقرق سمير، العدد 06 سنة 2016)

-**المركز الهجين (الطاقة الشمسية والغاز بحاسي الرمل)**: أول محطة للطاقة الهجينة (الشمسية -الطاقة الغاز) في الجزائر تقع في حاسي الرمل- على بعد 494.5 كم جنوب الجزائر، وتحتل مساحة أرض تقدر بـ 130 هكتار، تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية، طاقة إنتاجية تصل إلى 150 ميجا واط، منها 120 منتوجا عن طريق الغاز و 30 من الطاقة الشمسية. متصلة بالشبكة الالكترونية الوطنية، وتتموقع في منطقة تلغمت على بعد 25 كم شمال حاسي الرمل، وهو أكبر حقل للغاز في أفريقيا، وسيكون مصدرا للطاقة بديل ونظيف. حيث يحتل عامل البيئة مكانة مهمة في المشروع، فقد تم تخفيض انبعاثات CO2 بحوالي 33000 طن /سنة مقارنة مع محطات الطاقة التقليدية. وهكذا أنقذت أكثر من 7ملايين م/ 3 سنة.

كما أن اختيار موقع إنشاء هذا المشروع الضخم في منطقة تيلغمت، بسبب ثلاثة عوامل أساسية :على مقربة من- حقل غاز حاسي الرمل +توافر مرافق معالجة الغاز+ الشمس تشرق في المنطقة بحوالي 3000 ساعة في السنة، ويندرج تنفيذ هذا المشروع في إطار الانطلاق الفعال للبرنامج وطني للطاقة المتجددة لزيادة 40 في المائة من الطاقة النظيفة في توليد الكهرباء الوطنية بآفاق 2030.

بالإضافة إلى ما سبق هناك انجازات أخرى والمتمثلة في: (يزيد تقرارات، مرداسي أحمد رشاد، بوطبة صبرينة مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2017، ص. ص. 580-581)

- **مصانع اسمنت بمصافي (مرشحات النسيج)، المواطنين في صحة جيدة:**

- برنامج واسع لتجديد وتحديث معدات مكافحة التلوث تم إصداره من قبل جمعية التسيير بمشاركة مصانع الاسمنت ووزارة البيئة؛
- في سنة 2010 تم إنشاء نظام تصفية مرشحات النسيج manche à filtre de Système بمصنع الاسمنت الشلف، بفضله قامت الجزائر بنقلة نوعية في مجال حماية البيئة والحفاظ على صحة المواطنين؛
- وفي المجموع، عشرة من اثني عشر مصانع الاسمنت الموجودة في البلاد، أجرت تركيب تصفية الكيس.

– سد بني هارون:

- الجزائر لديها 70 سد مستغلة بمجموع حجم بلغ 8.6 مليار م ^{3}، وهناك أربعة عشر سد أخر قيد الانجاز؛
- المجمع الهيدروليكي بني هارون يبقى إنجازا استراتيجيا كبيرا؛
- على الجانب التقني، ارتفاع السد يصل إلى 120 م، ولديه قدرة تخزين عادية تقدر بـ 960 مليون م^3 وعلاوة على ذلك، الاتساق المادي لديه يشمل ثلاثة سدود تخزين: وادي العثمانية، كدية المدور وركيس، وقدرة كل منها هي 62 ،35، و65 مليون م^3؛
- يوفر المياه الصالحة للشرب لحوالي أربعة ملايين نسمة في إقليم خمس ولايات: جيجل، قسنطينة، أم البواقي، باتنة، خنشلة، يسمح بسقي أكثر من 400000 هكتار موزعة على سهول التلاغمة، الرميلة، أولاد فاضل، الشمرة، باتنة وعين توتة.

المحور الخامس: رهانات الاقتصاد الأخضر: تقليص الاعتماد على المحروقات

أمام التقلبات التي تؤثر على صادرات المحروقات (أسواق عالمية متغيرة، انخفاض الاحتياطيات الوطنية، منافسة الطاقات البديلة) ، يتعين على الجزائر الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المستدامة المحدثة للثروة ولمناصب الشغل، سيتطلب التحويل الهيكلي للاقتصاد العمل على تنويع الاقتصاد، تنمية الأنشطة القائمة على الابتكار وذات القيمة المضافة العالية (تحديد القطاعات الصناعية الاستراتيجية)، تقليص حجم الإعانات، تحسين مناخ الأعمال وإدماج القطاع غير المهيكل.

تشجع الخطة الخماسية الجديدة (2015-2019) لنمو الجزائر، الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر (الزراعة والمياه وإعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة) كرافعة للتنمية والتقدم التكنولوجي.كما تهدف للنمو 2019 / 2015 (262مليار دولار) إلى تقليص حجم البطالة وتحسين ظروف عيش المواطنين وتحقيق معدل سنوي للنمو يبلغ 7 % وتنويع الاقتصاد الوطني.

– ميكانيزمات التنويع الاقتصادي لنجاعة الاقتصاد الأخضر

يقوم التنويع الاقتصادي على ميكانيزمات تمثل مختلف الآليات التي يتوقف عليها نجاح سياسات التنويع الاقتصادي لتحدث النجاعة والفعالية في قطاعات الاقتصاد الأخضر والتي تختلف من اقتصاد إلى آخر بناء على التوجهات الايديولوجية والمستوى الاقتصادي والاجتماعي، ومن أهم تلك الآليات نجد:

- **تنشيط القطاع العام وتفعيل دوره التنموي:** تعتبر الدولة تنموية يتجسد دورها في شكل الإرشاد الإستراتيجي أي توجيه عمليات التنمية وهو ما يؤكد الدور الهام لما يسمى بـ "الدولة المحفزة" في إحداث تغييرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية في ظل إستراتيجية استثمارية واعية تهدف إلى تحقيق تحول نوعي في البنية الاقتصادية والتركيبة القطاعية للاقتصاد، إن إصلاح القطاع العام لا يتم إلا بأسلوب علمي في وضع الخطط والبرامج وفي إدارة مؤسسات والدولة وتوابعها ويعد دور القطاع العام الأساس بالنظر لإمكانية دوره القيادي في عملية التنمية أو تولي توجيهها ومتابعتها خاصة فيما يتعلق بإقامة البنية الأساسية سواء غير المادية منها كالتعليم والتدريب الذي يصب في تطوير الموارد البشرية والبنية الأساسية المادية والتي تشمل إقامة نظام متكامل جديد للاتصالات والمواصلات وما يرتبط بها من طرق وجسور ومطارات وتوفير إمدادات كافية كالماء، الكهرباء...إلخ. أي العمل على تهيئة البيئة المناسبة للمؤسسات خلال زمن تهيئة الأسواق والبني التحتية والتكنولوجيا الحديثة. إن العمل على تثبيت مؤسسات القطاع العام يتطلب إيجاد سبل وإستراتيجيات للنهوض بها من خلال تحديث أسلوب الإدارة بالقيادة الكفأة والعمل على الحد من الفساد بكل أنواعه. (أوكيل حميدة، ص. 151).

- **تفعيل دور القطاعات الاقتصادية:** إن العمل على إحداث تنويع اقتصادي يستوجب التخفيف من سيطرة القطاع النفطي لتفادي تأثير تقلبات أسعار النفط وذلك بإعطاء الأولوية للقطاعات غير النفطية وخاصة ذات القدرة التنافسية المرتفعة مما يسهم في التحول التدريجي من اقتصاد أحادي المورد إلى اقتصاد متعدد المورد، ومن أهم القطاعات التي يمكن استغلالها التنويع الاقتصادي وتنمية الإيرادات العامة والتخفيف من عبء الموازنة العامة نجد:

أ-تنمية القطاع الصناعي: يعد القطاع الصناعي عصب عملية التنمية الاقتصادية، إذ أنه أحد البدائل المهمة لتنويع مصادر الدخل، وذلك لما يتمتع به هذا القطاع من أهمية في مجال خلق القيم المضافة الجديدة (عكس أغلبية الأنشطة الخدمية التي يعتبر الطلب عليها طلبا مشتقا، من الطلب على المنتجات السلعية). بالإضافة إلى ارتباطها بإنتاج السلع والخدمات الصناعية القابلة للتصدير، والقابلة للاستيراد، وما يمثله ذلك من خلق لأسواق تصديرية تنافسية، وخفض للواردات الاستهلاكية والوسيطة والنهائية وبالتالي خفض للعجز، وتحويله إلى فائض لاحقا، في ميزان المدفوعات. كما ترتبط هذه الأنشطة بالتحول التقني الذي يعتبر أحد المصادر المهمة المحددة للنمو الاقتصادي، شأنها في ذلك شأن رصيد رأس المال وقوة العمل الصناعية، وتنبع أهمية هذه الأنشطة أيضا من ارتباطها بالنشاط الزراعي استهلاكا للمنتجات الزراعية كاستخدامات وسيطة، وإنتاجا للمدخلات الوسيطة والاستثمارية المستخدمة في النشاط الزراعي، كما تعتبر الأنشطة الصناعية محلا لاستيعاب فائض العمالة الزراعية في مراحل التنمية الأولى، ومصدرا مهما لتوليد الدخل ومن ثم خلق وتعزيز الطلب المحلي على المنتجات المصنعة محليا، لذا فإن خلق نمو صناعي مستدام يعتبر أحد أهم مقومات الحكم على مدى سلامة وتقييم الجهود التنموية خاصة في الدول النامية (أحمد الكواز ، العدد 40، الكويت، أفريل 2011، ص. 13).

ب-تنمية القطاع الزراعي: بالرغم من القدرات الطبيعية والبشرية التي يمتلكها القطاع الزراعي في أغلب الدول النامية، إلا أنه يبقى عاجزا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي وتغطية السوق، وتتعدى خطورة الأمر إلى تسجيل أغلب هذه الدول تبعية كبيرة للخارج في المجال الغذائي، ومن ثم فإن إسهام القطاع الزراعي في العملية التصديرية خارج قطاع النفط بنسب مقبولة قد

يبقى بعيد المنال في ظل المشاكل التي يعيشها. ومن بين الأسباب التي أدت إلى تراجع القطاع الزراعي وعجزه عن الوصول بمنتجاته إلى أسواق التصدير ما يلي: (مصطفى بن ساحة، الجزائر، 2011، ص. ص. 68، 69)

– تراجع معدلات الاستثمار وتكوين رأس المال في الزراعة نتيجة انعدام التحفيزات للاستثمارات في هذا القطاع، حيث تم إعطاء الأولوية لمجال الاستثمار في القطاعات الصناعية على حساب القطاع الزراعي.

– الارتفاع المتزايد في نسبة النمو الديموغرافي، الذي أدى إلى زيادة الطلب على المواد والسلع الزراعية والغذائية، مع تراجع الإنتاج الزراعي وعدم استقراره.

– التخلف التكنولوجي وانخفاض معدلات استخدام الآلات والأسمدة وغيرها أدى إلى إتباع سياسات زراعية خاطئة وبدائية.

– إعتماد القطاع الزراعي على عامل الطبيعة والمناخ، فحتى لو توفرت الظروف المساعدة في تطوره (ظروف مالية، مادية، تقنية...إلخ) فإن أي تقلب في الأحوال الجوية (نقص الأمطار مثلا) يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي وهذا ما أصبحنا نشهده في السنوات الأخيرة.

– يتميز القطاع ألفلاحي في أغلب الدول النامية ومنها الجزائر بسوء استغلال الأراضي الفلاحية وبوجود اختلال في هذه الأراضي.

ج–تنمية قطاع الخدمات: يعد قطاع الخدمات من أهم القطاعات المولدة للدخل والخالق لفرص العمل وتحقيق إيرادات النقد الأجنبي، إذ بلغ نصيب قطاع الخدمات في البلدان المتقدمة 70 من الناتج المحلي الإجمالي ومن اليد العاملة، غير أن هذا القطاع يمثل تحدي للبلدان النامية إذ لا يتجاوز نصيبه 50 من الناتج المحلي الإجمالي و35 من اليد العاملة إضافة إلى التحديات التي تواجهها هذه البلدان في بناء وتوسيع قدراتها الإنتاجية والتجارية في قطاع الخدمات مما يتيح لها من فرصة تنويع اقتصادياتها.

– تفعيل دور القطاع الخاص: يحتل القطاع الخاص مكانة هامة في تحقيق التنمية الاقتصادية انطلاقا بما يتميز من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات إذ يعرف على أنه عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسب الملكية الخاصة تقوم فيه عملية الإنتاج بناء على نظام السوق والمنافسة وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطر إذ تؤكد العديد من الدراسات على المدى الطويل وهذا ما انعكس في تزايد الاتجاه نحو عملية الخصخصة وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والتي تشتمل في إعادة تخصيص الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص وقد جاء هذا التحويل نتيجة عدة مزايا يتميز بها القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام وهي: (بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، ومي 20 و21 نوفمبر 2011، ص.4)

– ارتكاز نشاطه على تحقيق الربح أي طغيان الهدف الاقتصادي على الهدف الاجتماعي ذو الخلفية السياسية مقارنة بالقطاع العام.

– الكفاءة في إدارة الموارد نتيجة انتشار عدم الرشادة في استخدام الموارد للقطاع العام.

– قدرة القطاع الخاص على خلق الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء.

– الإدارة الكفأة للنشاط الاقتصادي من خلال استهدافه للموارد البشرية الكفأة والمؤهلة ذات الخبرة والمهارة.

– التميز بروح المبادرة والديناميكية للإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي القادر على المنافسة.

وتتمثل آليات تفعيل القطاع الخاص في توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال، توفير التمويل لتحقيق الاستثمارات، الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص، جذب الاستثمار الأجنبي.

من خلال ما سبق يتضح لنا اعتماد الجزائر إستراتيجية في عام 2011 ،بهدف إنتاج 40 ٪ من الكهرباء من الموارد المتجددة بحلول عام 2030، وتهدف الاستراتيجية أيضا إلى تطوير صناعة حقيقية للطاقة الشمسية، واعتمدت خطة طويلة الأجل، حيث إنتاج 22000 ميغاواط بين عامي 2011 و2030،حيث 12000 ميغاواط لتغطية الطلب المحلي، و10000 ميغاواط يمكن تصديرها، ومن المتوقع أن يكون بحلول عام 2030 ،أكثر من 37 ٪ من إنتاج الكهرباء الوطنية من الطاقة الشمسية، وحوالي 3 ٪ من إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح، هذه الأخيرة يتوقع أن تدر على الجزائر أرباحا تزيد عن3 مليارات أورو سنويا، فضلا عن قدرة هذا القطاع الواعد في استحداث آلاف مناصب الشغل وتوفير طاقة نظيفة، وذلك بإنتاج 2000 ميغاواط من طاقة الرياح، 2800 ميغاواط من الطاقة الكهروضوئية، إضافة إلى 7200 ميغاواط من الطاقة الحرارية، وهو وعاء سيوفر للجزائر 12 ألف ميغاواط بحلول العام 2030، بما سيضمن 40 بالمائة من الاكتفاء الذاتي للجزائر وحاجياتها الطاقوية عن طريق توليد الكهرباء الشمسية من مصادر غير حفرية (سليمان كعوان، جابة احمد: العدد 14، 2015، ص. 69)

الخاتمة:

من خلال ما سبق عرضه تم التوصل إلى جملة من النتائج المتمثلة في:

– يرتكز الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات، فأصبحت التنمية مرتبطة بتراجع احتياطات البترول وانخفاض سعر البرميل والمنافسة القوية في أسواق الغاز الدولية، مع معاناة البلد من هشاشة بيئية قوية بما في ذلك تأثير التغيرات المناخية؛

– محاولة وأمام وضع نموذج صناعي جديد يحترم البيئة وأكثر تنافسية، قادر على خلق المزيد من فرص العمل ويساهم في التنمية المحلية .ويندرج تحقيق الانتقال الطاقوي وتنمية القطاعات الخضراء ضمن هذا الهدف، غير أنه يتعين تعزيز الجهود المبذولة وربطها فيما بينها في إطار إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر ليحقق التنويع الاقتصادي الهادف للتنمية المستدامة المنشودة؛

– مادامت الجهود المبذولة في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع الطاقة المتجددة لم تحقق الأهداف المرجوة منها لا يزال الاقتصاد الجزائري بعيدا عن تحقيق التنويع الاقتصادي رغبة في تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

[1] – فروحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقات الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

[2] – سعيد الخليفة الحموي، **أساسيات إنتاج الطاقة (البترول–الكهرباء–الغاز)**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016.

[3]– لقرع بن علي، **استثمار الطاقات المتجددة في الجزائر بين الأبعاد الجيوسياسية وإعادة بناء الدولة الريعي**، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الأول، الجزائر، 2017.

[4]– طالبي محمد وساحل محمد، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة**، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 6، 2008.

[5]– أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016.

[6]– عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، **التنويع الاقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة-المجلد الثامن-العدد الحادي والثلاثون، 2014.

[7]– قدي عبد المجيد، **سياسة التنويع الاقتصادي**، بحث مقدم ضمن اليوم الدراسي حول إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط، جامعة البويرة، الجزائر، يوم 5 ماي 2015.

[8]– محمد الهادي ضيف الله، هشام لبزة، **سياسة التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة**، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر، وادي سوف، الجزائر، يومي3 و4 نوفمبر 2016.

[9]– أحمد عمان، **حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري في ضل تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة،يومي 02-03 نوفمبر 2016.

[10]– ناجي بن حسين، **حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد 5، 2008،.

[11]– ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015.

[12]– قحام وهيبة شرقرق سمير، **الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل**، مقال منشور في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 06 سنة 2016.

[13]– داخل حسن جريو، **الاقتصاد الأخضر أداة هامة لتحقيق التنمية المستدامة** على موقع:
http://www.iraqi-datepalms.net/Uploaded/file/Green%20Economy.pdf

[14]– عايد ارضي خنفر، **الاقتصاد البيئي (الاقتصاد الأخضر)**، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 39 ، 2014.

[15]– سليمان البدراني، **التخطيط الإنمائي والاقتصاد الأخضر في المغرب العربي** من الموقع:
www.alwasatnews.com/news/695032.html

[16]– **مؤتمر الطاقة العربي العاشر**، الورقة القطرية الورقة القطرية، أبو ظبي، 27-29 أكتوبر 2014، عن الموقع:
http://www.oapecorg.org/media consulte le: 06/05/2017

[17]- اللجنة الاقتصادية لشمال إفريقيا، **الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه**، الأمم المتحدة، 2015، عن الموقع: https://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/11.pdf.

[18]- قحام وهيبة شرقرق سمير، **الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل**، مقال منشور في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 06 سنة 2016.

[19]- أحمد الكواز، **تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي**، سلسلة الخبراء المعهد العربي للتخطيط، العدد 40، الكويت،أفريل 2011، ص.13. عن الموقع:
http://www.arab-api.org/ar/publication/course.aspx?key=217&iframe=true&width=100%&height=100% Consulté le : 03/02/201 .

[20]- مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية، الجزائر،2011 .

[21]- بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، **رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**، بحث مقدم ضمن الملتقى الوطني الأول حول "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لما بعد البترول"، جيجل، الجزائر، يومي 20 و21 نوفمبر 2011.

[22]- يزيد تقرارات، مرداسي أحمد رشاد، بوطبة صبرينة : الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الإدارية، العدد الثامن، جامعة ام البواقي، ديسمبر.2017

[23]- سليمان كعوان، جابة احمد: تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14 ،جامعة المسيلة، الجزائر، 2015 .

[24]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول OPEC، التقرير الإحصائي السنوي، 2017.

[25]- بوهنة كلثوم، بن عزة محمد، **واقع قطاع الكهرباء في الجزائر**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06، تلمسان، 2015.

[26]- فروحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقات الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**، مجلة الباحث، العدد 11،جامعة ورقلة، الجزائر، 2014.